دراسة تحليلية لمؤشرات كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع للفترة 2000-2022

An analytical study of indicators of the efficiency of the performance of the Algerian banking system in attracting deposits for the period 2000-2022

ط .د حمزة خلافي*[1]، أ.د صالح سراي[2]

[1] المركز الجامعي نور البشير البيض ، الجزائر، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، h.khalafi@cu-elbayadh.dz

[2] جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، salah.serrai@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/11 تاريخ القبول: 2024/11/03 تاريخ النشر: 2024/12/19

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم كفاءة أداء الجهاز المصرفي ومؤشرات قياسه، كما تهدف إلى الوقوف على واقع مؤشرات كفاءة أداء الجهاز المصرفي في جذب الودائع للفترة 2000-2022، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى ضعف أداء الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع وهو ما وضحته مؤشرات الوساطة المالية والميل المتوسط للودائع.

كلمات مفتاحية: جذب الودائع، التطور المصرفي، كفاءة أداء الجهاز المصرفي.

تصنيفات JEL : G23، G22، E51

Abstract:

Shedding light on the concept of the effectiveness of the effective device and indicators for measuring it, and also highlighting the indicators of the effectiveness of the popular device in attracting deposits 2000-2022, by relying on descriptive composition, and I arrived at a study of the weak performance of the Algerian popular device in attracting deposits, which is what I explained. Financial and financial intermediation indicators for deposits.

Keywords: Attract deposits, banking development, efficient performance of the banking system.

Jel Classification Codes : G23 ،G22 E51

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

يؤدي الجهاز المصرفي دورا رئيسيا في اقتصاديات الاستدانة وبصورة خاصة في الاقتصاديات النامية والمتخلفة، فالتمويل غير المباشر هو المعتمد من طرف هذه البلدان، وبالتالي يظهر التطور المالي في القطاع المصرفي الذي يضم مجموع المؤسسات المصرفية التي تتعامل في النقود والائتمان وفي مقدمتها البنوك التجارية، ويتم قياس هذا التطور من قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي على أداء وظيفة الوساطة المالية وكذا تنوع مؤسساته واستراتيجياته المتبعة، بالإضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على إقناع الجمهور بنشاط الإيداع وقدرته كذلك على توظيف ما تم جمعه من المدخرات من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

يعتبر الجهاز المصرفي الجزائري الركن الأساسي للتمويل في الاقتصاد وهذا في ظل غياب سوق مالي نشط يقوم بتلبية الحاجات المالية الائتمانية للأعوان الاقتصاديين، وبالتالي وجب تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري للتعبير عن تطور النظام المالي ككل وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي تثبت قدرة الجهاز المصرفي الجزائري على ممارسة وظائفه دون الاختلال بين الموارد المتوفرة والاستخدامات، ومن هذه المؤشرات نجد مؤشرات كفاءة أداء الجهاز المصرفي في جذب الودائع.

1.1 إشكالية البحث:

مم سبق تتمثل إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما هو واقع مؤشرات كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع للفترة محل الدراسة؟

وتنبثق عن الإشكالية الرئيسة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع مؤشر الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟
- ما هو واقع مؤشر الميل المتوسط للودائع في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟
- ما هو واقع مؤشر معامل المرونة الدخلية للودائع في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟

2.1 فرضيات البحث:

من أجل تقديم إجابات مبدئية للإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يقوم الجهاز المصرفي الجزائري بأداء وظيفة الوساطة المالية بمستويات عالية.
- حصة الودائع المصرفية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة مرتفعة.

- الودائع المصرفية لم تتأثر بالتغيرات التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

3.1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى النقاط التالية:

- إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بكفاءة أداء الجهاز المصرفي ومؤشرات قياسها؛
- الوقوف على مدى قدرة الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع؛
- التعرف على مجمل الودائع في الجزائر ومدى تأثرها بالناتج المحلي الإجمالي.

4.1 منهجية البحث:

يتطلب البحث إبراز المفاهيم المتعلقة بكفاءة أداء الجهاز المصرفي ومؤشرات قياسها، وكذا الإحاطة بهذه المؤشرات من الناحية التطبيقية، وبالتالي يقودنا هذا للاعتماد على منهجين هما:

- **المنهج الاستنباطي**: يستعمل هذا المنهج في الجانب النظري من أجل الإلمام بكل الجوانب التي تتعلق بالمفاهيم الخاصة بالجهاز المصرفي وكفاءة أدائه، وذلك من خلال أداة التوصيف.
- **المنهج الاستقرائي**: يستخدم في الجانب التطبيقي عن طريق تحليل الإحصائيات المتعلقة مؤشرات كفاءة الجهاز المصرفي في جذب الودائع.

2. مفهوم كفاءة أداء الجهاز المصرفي:

يمثل الجهاز المصرفي جزءا من النظام المالي والذي يعنى بتوفير الآليات والطرق المناسبة لانسياب الأموال بين الأعوان الاقتصاديين، والجهاز المصرفي بدوره عن طريق استراتيجيات البنوك في جذب الودائع يسهم في تغطية مختلف الأنشطة الاستثمارية من خلال منح القروض والتمويلات لأصحاب الاحتياج المالي، وعليه فقد تكون قدرة كفاءة أداء لجهاز المصرفي لهذه الوظيفة ضعيفة أو نسبية، وبالتالي البحث عن طرق واستراتيجيات جديدة تتلاءم والمستجدات في بيئة المال والأعمال.

1.2 تعريف الجهاز المصرفي:

يمكن تعريف الجهاز المصرفي على أنه مجموع المؤسسات المصرفية في سوق النقود، وبالتالي فهي تتميز بخدماتها في عمليات الائتمان قصيرة الأجل، وهذا بعكس السوق المالية التي تقتصر تعاملاتها على الائتمان في الأجل الطويل، (جميلة.يحيى.صحراوي، 2011، صفحة 9) ويطلق مسمى

الجهاز المصرفي على كل أنواع المصارف التي تنشط داخل حدود الدولة ويضم البنوك التجارية، بنوك الاستثمار والأعمال البنوك المتخصصة والبنك المركزي. (نجلاء.محمد.بكر، 2000، صفحة 19)

ويعرف أيضا على أنه مجموع المصارف العاملة في بلد ما، والذي يضم مجموع الأنشطة التي تمارس العمليات والخدمات المصرفية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بمنح القروض والائتمان، والبنك المركزي يمثل السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسات النقدية. (عمرا.إيهاب.نافع، 2000، صفحة 3)

كما يعرف أيضا على أنه مجموع الوسطاء الماليين، حيث يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات لتمويل الاستثمارات ومنح القروض، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني، ويعمل الجهاز المصرفي وفق سياسات وتوجيهات يتولاها البنك المركزي بالتنسيق مع باقي السياسات الاقتصادية وذلك في ظل مجموعة من القوانين المنظمة. (عبد.المطلب.عبد.الحميد، 2007، صفحة 19)

والجهاز المصرفي جزء من النظام المالي، ويعبر هذا الأخير عن تجمع الأسواق والمؤسسات المالية والتي تتمثل وظيفتها الأساسية في الموازنة بين المدخرات الاستثمارية وتوفير الآليات المناسبة لانتقال الأموال بين قطاعات الادخار والاستثمار بطريقة تؤدي لتحقيق المنفعة التي يتم الحصول عليها نتيجة انتقال هذه الأموال، فبالتالي يمثل الجهاز المصرفي الجهة الأساسية التي تؤثر على عرض النقد، ويضم الجهاز المصرفي في مكوناته مجموعة من المؤسسات المالية التي تعمل وفق الأنظمة والقوانين التي تمثل الإطار الحركي الذي تقوم خلاله هذه المؤسسات بأداء وظائفها وتحكم آلية العمل المصرفي (عبد.الرحمن.نجم.المشهداني.زينة.سامي.العبيدي، 2020، صفحة 96)، ويتكون الجهاز المصرفي من وزارة المالية أو الخزانة العامة، البنك المركزي، المصارف التجارية، مؤسسات الإقراض المتخصصة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية غير المتخصصة. (علي.نزار.سعد.الدين.العيسى، 2004، صفحة 126)

ويشترط لوجود الجهاز المصرفي ما يلي: (عبد.المطلب.عبد.الحميد، 2007، صفحة 20)

- وجود عدد اقتصادي من الأعوان الاقتصاديين المودعين والذين يطرحون أصولهم المالية للتعامل في مجالات التوظيف المتاحة؛
- وجود عدد اقتصادي من الذين يستخدمون الأصول المالية في مجالي الاقتراض أو الاستثمار؛

- وجود المؤسسات المالية المتخصصة التي يمكنها العمل على التوفيق بين جانب العرض وجانب الطلب للأصول المالية؛
- وجود المناخ الذي يمكن أطراف التعامل الثلاثة من إتمام العمليات بثقة، وذلك في ظل الاستقرار.

2.2 وظائف الجهاز المصرفي وأهميته:

تدور وظائف وأنشطة الجهاز المصرفي من الناحية العملية في العمل على تحقيق تدفق رؤوس الأموال بين المودعين والمقترضين، وتقديم الائتمان بأشكاله وأنواعه المختلفة والعمل على تقليل حجم المخاطرة التي كان من الممكن أن يتحملها المدخرين. (عبد.المطلب.عبد.الحميد، 2007، صفحة 21)

إن وجود جهاز مصرفي فعال في أداء وظائفه أمر ضروري لأي اقتصاد، فهو الذي يقوم بتوفير الموارد المالية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات المناسبة لتجميع الادخار اللازم للاستثمار، وبالتالي يمكن الحكم على مدى التقدم الاقتصادي لأي دولة من خلال تقدم أداء جهازها المصرفي، وتشتمل وظائف الجهاز المصرفي في اشتقاق وتحويل النقود، تجميع المدخرات والقيام بعمليات الإقراض والاستثمارات المالية، تسويق الأوراق المالية وتسهيل تداول مختلف الأصول المالية. (عبد.اللطيف.مصيطفى.محمد.بن.بوزيان، 2015، الصفحات 12-13)

يمثل الجهاز المصرفي المحرك الأساسي للتنمية، إذ أنه يؤدي دورا فعالا في تنمية وتطوير الاقتصاد الكلي حتى أصبح الجهاز المصرفي إطارا لا يمكن الاستغناء عنه في رسم وتطبيق مختلف السياسات النقدية والمالية، فالمصارف تسرع عملية التنمية الاقتصادية في البلد من خلال الوظائف التالية: (عبد.الرزاق.إبراهيم.شبيب.الفهداوي، 2014، صفحة 45)

- يعد الجهاز المصرفي الأداة التي تنساب منها الأموال إلى الاقتصاد عن طريق تعبئة الادخارات (المحلية والأجنبية) وكذا تمويل الاستثمارات، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي؛
- يمثل الجهاز المصرفي حلقة الوصل مع العالم الخارجي وذلك بفضل اتساعه وتشعب أنشطته، وأصبحت درجة تطوره معيارا للحكم على سلامة الاقتصاد وقدرته على اجتذاب رؤوس الأموال من الداخل والخارج؛

- الجهاز المصرفي يتولى تنظيم الحركة النقدية في الاقتصاد، وذلك من خلال السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي.

وعندما تكون الضغوط التضخمية عالية يقوم الجهاز المصرفي في احتواء هذه الضغوط عن طريق التحكم في منح الائتمان، أما في فترات الركود فإن المصارف تستطيع أن تعيد النشاط للاقتصاد عن طريق التساهل في منح الائتمان، وهنا تكمن أهمية الجهاز المصرفي في الاقتصاد ليس فقط في إمكانية هذا الجهاز على توفير الائتمان وإنما في سلطته على توفير الاستقرار، لذا فإن المصارف تستطيع تحديد الائتمان الممنوح ودورها رئيسي ومركزي. (ميراندا.رزق، 2009، صفحة 178)

3.2 مؤشرات كفاءة أداء الجهاز المصرفي:

لقد ركزت دراسات الكفاءة المصرفية نحو تقييم هذه الكفاءة في إطار التكاليف التشغيلية للمصارف وكذلك دراسة الكفاءة المصرفية في إطار الربحية المصرفية، كما تم استخدام مفهوم الكفاءة الاقتصادية وتطبيقها على المصارف، وذلك بقياس الكفاءة التقنية أو الكفاءة السعرية لمصرف معين أو عدة مصارف، إلا أن التوجهات الحديثة تحاول دراسة الكفاءة الاقتصادية للمصارف بطريقة أوسع وأشمل من خلال ربطها بالأهداف المركزية للاقتصاد على المستوى الكلي، وذلك بتحديد دور هذه المصارف في الاقتصاد ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية. (عبد.الحميد.بوخاري.وعلي.بن.ساحة، 2011، الصفحات 134-135)

تعبر كفاءة الجهاز المصرفي عن ذلك التطور في مكونات هذا الجهاز، والذي يعتبر ركنا أساسيا لتطوير البيئة المالية، لما يؤديه من دور كبير في جذب المدخرات واشتقاق النقود الودائعية، ويمثل القناة الأساسية التي يلجأ إليها الأفراد لتجميع مدخراتهم (عبد.الرزاق.وإبراهيم.شبيب.الفهداوي، 2014، صفحة 23) كما أن التطور المصرفي أدى إلى اتساع نطاق العمليات التي تزاولها المصارف التجارية، فأصبحت تقوم بالكثير من أنواع الأنشطة التي تمارسها باقي البنوك مثل تقديم القروض ذات الأجل الطويل والمشاركة في المشروعات الصناعية. (ميراندا.رزق، 2009، صفحة 128)

يعتبر الجهاز المصرفي البوابة الرئيسة التي تبين لنا مدى تطور الاقتصاد، وتنبع أهمية تقييم أداء الجهاز المصرفي من أهمية دوره في التنمية الاقتصادية، فتعمل البنوك المكونة للجهاز المصرفي كأوعية تتجمع فيها المدخرات للأفراد والمنظمات، ثم تعيد ضخ هذه المدخرات في شكل قروض واستثمارات لخدمة فروع الاقتصاد وتحقيق أهدافه، وذلك يتطلب التحقق من كفاءة أداء الجهاز المصرفي وخصوصا في جذب الودائع (عمرا.إيهاب.نافع، 2000، صفحة 11) وبالتالي فإن الجهاز

المصرفي هو الجزء الأهم في نظام الوساطة المالية (ميراندا.رزق، 2009، صفحة 130)، وتتمثل مؤشرات كفاءة أداء الجهاز المصرفي في ما يلي: (عمرا.إيهاب.نافع، 2000، الصفحات 11-12)

- **مؤشرات هيكل الجهاز المصرفي:**
  - مؤشر هيكل الودائع؛
  - مؤشر هيكل القروض؛
  - معدل العائد على حقوق الملكية؛
  - معدل العائد على الأصول؛
  - الهامش البنكي؛ هامش الربح.
- **مؤشرات أداء الجهاز المصرفي في جذب الودائع**
  - الودائع المصرفية والناتج المحلي الإجمالي؛
  - معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية؛
  - نصيب الفرد من الودائع المصرفية ومقارنته بنصيبه من الناتج المحلي.
- **مؤشرات قياس قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية**
  - أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني؛
  - انتشار البنوك؛
  - كفاءة البنوك والمؤسسات المصرفية في جذب المدخرات.

يعرف التطور المصرفي بأنه عملية تتجسد في تحسينات -نوعية وكمية- في تقديم الخدمات المالية بشكل كفؤ، والبنوك تختص بوظائف أساسية في الاقتصاد والمتمثلة في تعبئة المدخرات، منح الائتمان، مراقبة المديرين، إدارة المخاطر وكذا تسهيل عمليات التبادل، لهذا فإن درجة تطور الجهاز المصرفي في يمكن قياسها بقدرة المصارف على أداء وظائفها بشكل جيد.

وبالتالي تحتل الأجهزة المصرفية في الاقتصاديات الحديثة مكانة مركزية، حيث تشارك بطريقة حاسمة في ديناميكية النمو الاقتصادي عن طريق فرص التوظيف والتمويل التي تتيحها، وفي هذا الإطار يسهم الجهاز المصرفي في أداء دور ثلاثي الأبعاد يتمثل في جمع الموارد (تعبئة الادخار) وتخصيصها وإنشاء وسائل الدفع وتسيير آلياته. (الطاهر.لطرش، 2015، صفحة 43)

كما أن تمتع الجهاز المصرفي بالعمق المالي المطلوب الذي يقصد به نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي يجعله أقرب إلى الواقع ويسهم مساهمة فعالة في إنضاج نتائج السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. (عبد.الرزاق.إبراهيم.شبيب.الفهداوي، 2014، صفحة 42)

3. كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع:

هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس كفاءة أداء الجهاز المصرفي، وسيتم التركيز على مؤشرات كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع المصرفية، وذلك من خلال التطرق إلى كل من مؤشر حجم الوساطة المالية، مؤشر الميل المتوسط للودائع المصرفية، معامل المرونة الدخلية للودائع، بالإضافة إلى مقارنة نصيب الفرد من إجمالي الودائع مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

1.3 حجم الوساطة المالية في الجزائر :

يشير التطور المصرفي إلى زيادة كفاءة أداء البنوك والمؤسسات المالية في الحد من قصور السوق متمثلا في خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات، وذلك من خلال تجميعها وتداولها عبد الاقتصاد الوطني، ومن بين مؤشرات قياس التطور المصرفي مؤشر حجم الوساطة المالية أو مؤشر عرض النقود، فهو يقيس درجة استخدام النقود في الاقتصاد الوطني، وبالتالي يظهر هذا المؤشر حجم القطاع المالي في الاقتصاد، فزيادة هذه النسبة عبر الزمن يشير إلى تطور حجم الوساطة المالية (نسرين.بطيوي.ومحمد.علي.دحمان، 2022، صفحة 128)،ومن أجل التعرف على القيم التي يأخذها مؤشر الوساطة المالية في الجزائر نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 01: تطور مؤشر حجم الوساطة المالية في الجزائر 2000-2022

السنة	الكتلة النقدية M2	الناتج المحلي الإجمالي	حجم الوساطة المالية %	السنة	الكتلة النقدية M2	الناتج المحلي الاجمالي	حجم الوساطة المالية %
2000	2022.5	4123.5139	49.04	**2012**	11015.1	16209.598	67.95
2001	2473.5	4227.1131	58.51	**2013**	11941.5	16674.919	71.61
2002	2901.5	4522.7733	64.15	**2014**	13686.7	17228.597	79.44
2003	3354.4	5252.3211	63.86	**2015**	13704.5	16712.675	82
2004	3644.3	6149.1167	59.26	**2016**	13816.3	17514.634	78.88

79.33	18876.175	14974.6	**2017**	53.82	7561.9843	4070.4	**2005**
81.57	20393.352	16636.7	**2018**	56.78	8501.6358	4827.6	**2006**
80.51	20501.058	16506.6	**2019**	64.09	9352.8864	5994.6	**2007**
96.06	18383.799	17659.6	**2020**	53.93	11043.703	5955.9	**2008**
90.97	22079.3	20087.5	**2021**	71.96	9968.0253	7173.1	**2009**
82.90	27688.8	22955.3	**2022**	68.07	11991.563	8162.8	**2010**
--	--	--	--	68.05	14588.970	9929.2	**2011**

المصدر: الكتلة النقدية: (بنك.الجزائر.التقرير.السنوي، أعداد مختلفة)

الناتج المحلي الإجمالي: (الديوان.الوطني.للإحصائيات، 1962-2020، صفحة 297)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنحجم الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 قد سجل نسبا محصورة بين 49.04% و 71% وكانت النسبة متذبذبة طيلة الفترة التي تزامنت مع زيادة العرض النقدي الناتج من ارتفاع الاحتياطي من العملات الأجنبية نتيجة تحسن أسعار المحروقات، وكذا مباشرة الحكومة لبرامج الانعاش الاقتصادي من أجل تحفيز الطلب الكلي، أما خلال الفترة 2010-2022 فقد سجل المؤشر نسبا محصورة بين 67.95% و 96.06% وتزامنت هذه الفترة مع زيادة العرض النقدي من طرف بنك الجزائر، فقد سجلت الكتلة النقدية ما قيمته 11991.56 مليار دج سنة 2010 وسجلت في سنة2022 ما قيمته 22955.3 مليار دج أي زيادة بالضعف، وهذا تزامنا مع تراجع احتياطات النقد الأجنبي ومباشرة التمويل التضخمي القائم على طبع النقود.

وبالتالي فإن مؤشر حجم الوساطة المالية خلال هذه الفترة وفي ظل هذه الظروف يكون مضللا لأن من مكونات الكتلة النقدية العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي وبالتالي فإن حجم الوساطة المالية الحقيقي يكون باستثناء النقد خارج الجهاز المصرفي، وهذاما سيتم عرضه في مؤشر الميل المتوسط للودائع.

2.3 علاقة الودائع المصرفية بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي:

1.2.3 الميل المتوسط للودائع المصرفية:

يعكس مؤشر الميل المتوسط للودائع مدى قدرة البنوك في جذب ودائع الأفراد والمؤسسات وذلك وفقا لحصتها من إجمالي الناتج المحلي، لأن قوة النظام المالي في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل وودائع التوفير إلى إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي يمكن من خلال هذا المؤشر تقييم أداء البنوك

واستراتيجياتها في حفز الطلب على الودائع المصرفية (عبد.اللطيف.مصيطفى.ومحمد.بن.بوزيان، 2006، صفحة 312)، ومن أجل التعرف على القيم التي يأخذها مؤشر الميل المتوسط للودائع في الجهاز المصرفي الجزائري نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 02: الميل المتوسط للودائع في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

السنة	الودائع (1)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	م.م للو (2/1)	السنة	الودائع (1)	الناتج المحلي الاجمالي(2)	م.م للو (2/1)
2000	1538	4123.5139	0.3729	**2012**	8062.8	16209.598	0.4974
2001	1896.3	4227.1131	0.4486	**2013**	8737.5	16674.919	0.5239
2002	2236.8	4522.7733	0.4945	**2014**	10027.8	17228.5978	0.5820
2003	2573	5252.3211	0.4898	**2015**	9596.4	16712.6754	0.5741
2004	2863.7	6149.1167	0.4657	**2016**	9319.1	17514.6349	0.5320
2005	3236.6	7561.9843	0.4280	**2017**	10257.7	18876.1756	0.5434
2006	3852.3	8501.6358	0.4531	**2018**	11709.9	20393.3524	0.5742
2007	4710.1	9352.8864	0.5035	**2019**	11069	20501.0583	0.5399
2008	5415.9	11043.703	0.4904	**2020**	11521.6	18383.7999	0.6267
2009	5343.7	9968.0253	0.5360	**2021**	20087.5	22079.3	0.9097
2010	6182.1	11991.563	0.5155	**2022**	15562.5	27688.8	0.5620
2011	7357.7	14588.970	0.5043	--	--	--	--

المصدر: إجمالي الودائع: (بنك.الجزائر.التقرير.السنوي، أعداد مختلفة)

الناتج المحلي الإجمالي: (الديوان.الوطني.للإحصائيات، 1962-2020)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الميل المتوسط للودائع في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 قد سجل قيما محصورة بين 0.37 سنة 2000 و 0.53 سنة 2009 وقد عرف المؤشر تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، أما خلال الفترة 2010-2020 فقد سجل المؤشر قيما محصورة بين 0.49 سنة2012 و0.90 سنة 2020 كما عرفت هذه الفترة أيضا تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض.

وما يمكن تفسيره من خلال عرض قيمة المؤشر في سنة (2000، 0.3729) ومقارنتها مع حجم الوساطة المالية سنة (2000، 0.4904) ندرك أن النقد خارج الجهاز المصرفي يمثل ما قيمته 0.1175

أي 11.75 % من إجمالي الناتج المحلي، ويمكن تعميم هذا التفسير على باقي السنوات باستثناء سنتي 2020 و2022، وما يمكن استنتاجه ما يلي:

- أن استراتيجيات المصارف في جذب الودائع في الجزائر جد ضعيفة؛
- مؤشر الميل المتوسط للودائع تأثر بالميل الحدي للاستيراد والاتجاه نحو الاستهلاك، باعتبار أن بداية الألفية الثالثة هي مرحلة تعافي الاقتصاد الجزائري من العشرية السابقة؛
- أن الاحتياطات من النقد الأجنبي والتي يشير إليها ارتفاع الناتج قد تم استغلالها أكثر في عملية الاستيراد دون وجود انخفاض مرافق لحجم الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة؛
- أن معدلات التضخم قد أثرت على نشاط الإيداع من طرف الجمهور، فعند دراسة مؤشر الإفراط النقدي والاستقرار النقدي نجد أن نصيب الوحدة من الناتج يقابلها وحدات كثيرة من النقود وهوما يفسره مؤشر المضاعف النقدي.

2.2.3 معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية:

يحدد لنا هذا المؤشر مدى استجابة إجمالي الودائع المصرفية للتغيرات التي تحصل في إجمالي الناتج المحلي، كما يقوم بتحديد نوع الاستجابة ما إن كانت منتظمة أو غير منظمة، وبالتالي يعكس هذا المؤشر الطاقة الإيداعية للاقتصاد (عبد.اللطيف.مصيطفى.ومحمد.بن.بوزيان، 2006، صفحة 313)، ومن أجل التعرف على القيم التي يأخذها مؤشر معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 03: "معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية في الجزائر2001-2022"

السنة	التغير في الودائع	التغير في الناتج	م.م.د للودائع	السنة	التغير في الودائع	التغير في الناتج	م.م.د للودائع
2001	0.2329	0.0251	9.28	**2012**	0.0958	0.1110	0.86
2002	0.1795	0.0699	2.57	**2013**	0.0836	0.0287	2.91
2003	0.1503	0.1613	0.93	**2014**	0.1476	0.0332	4.45
2004	0.1129	0.1707	0.66	**2015**	-0.0430	-0.0299	1.44
2005	0.1302	0.2297	0.57	**2016**	-0.0288	0.0479	-0.6
2006	0.1902	0.1242	1.53	**2017**	0.1007	0.0777	1.3

1.76	0.0803	0.1415	**2018**	2.22	0.1001	0.2226	**2007**
-10.52	-0.0052	0.0547	**2019**	0.83	0.1807	0.1498	**2008**
-0.4	-0.1032	0.0408	**2020**	0.14	-0.0974	-0.0133	**2009**
3.7	0.2010	0.7434	**2021**	0.77	0.2030	0.1568	**2010**
-0.89	0.2540	-0.2252	**2022**	0.88	0.2166	0.1901	**2011**

المصدر: تم حسابها من طرف الباحثين بالاعتماد على الجدول 02.

نلاحظ من الجدول السابق أن مؤشر معامل المرونة الدخلية للودائع في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 قد سجل قيما محصورة بين 0.14 و 9.28، والملاحظ أن سنة2001 قد سجلت أعلى قيمة للمؤشر خلال الفترة المدروسة (9.28)، وبهذا يكون الارتباط قوي بين الودائع والتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذا الارتباط لم يتعدى سنة2002 أين سجل المؤشر قيمة 2.57، أما في السنوات الأربع الموالية كانت قيمة المؤشر أقل من (1) ليكون تأثر الودائع المصرفية بالناتج ضعيف واستمر التذبذب في قيم المؤشر حتى سنة 2009، ولم يختلف الأمر كثيرا في الفترة 2010-2022 فقد استمر التذبذب في المؤشر فقد سجل قيما محصورة بين 10.25- و4.45 وقد شهدت سنوات 2016، 2019، و2022 قيما سالبة للمؤشر.

وما يمكن تفسيره مم سبق هو أن الودائع المصرفية غير مرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي ولا تتأثر به لأن الميل الحدي للودائع المصرفية لا يتناسب طرديا مع شرط مرونة أكبر من (1) إلا في سنوات 2013، 2014، 2017، 2018 و 2021، أما باقي السنوات فإن وجدت علاقة طردية فإن معامل المرونة يكون أقل من **(1)** أي تأثير ضعيف المرونة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قيم مؤشر معامل المرونة الدخلية غير منتظم طيلة الفترة المدروسة حيث سجل فيها قيما متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض، وبالتالي هناك ضعف في أداء الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع في ظل تزايد الميل الحدي للناتج المحلي وكذا تزايد دور الاقتصاد غير الرسمي.

3.3 نصيب الفرد من الودائع المصرفية ومقارنته بنصيب الفرد من الناتج:

كلما ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كلما ارتفع نصيبه من مجمل الودائع، والعكس صحيح، ويؤدي الانخفاض فيه إلى عدم مقدرة البنوك في تحفيز الطلب على الودائع، كما يشير في حالة انخفاضه رغم الارتفاع في نصيبه من إجمالي الناتج المحلي إلى اتجاه الأفراد الاستهلاكي (عبد.اللطيف.مصيطفى.ومحمد.بن.بوزيان، 2006، صفحة 314)، ومن أجل التعرف على القيم التي

يأخذها مؤشر نصيب الفرد من الودائع المصرفية ومؤشر نصيب الفرد من الناتج في الجزائر نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 04: نصيب الفرد من الودائع المصرفية والناتج في الجزائر 2000-2022

السنة	ن ف من الودائع (دج)	ن من الناتج (دج)	السنة	ن ف من الودائع (دج)	ن ف من الناتج (دج)
2000	**50565**	135570.6	**2012**	**215036.6**	432313
2001	**61410**	136892.8	**2013**	**228151**	434705.6
2002	**71333.3**	144234.9	**2014**	**256337.3**	440471.4
2003	**80790**	164918.4	**2015**	**240132.1**	418203.7
2004	**88484.1**	189998.7	**2016**	**228207.9**	428901.8
2005	**98358.9**	229805.6	**2017**	**245864.1**	452438.2
2006	**115059.2**	253924.2	**2018**	**275022.3**	478968.6
2007	**138142.3**	274310.4	**2019**	**254905.1**	472113.5
2008	**156569.6**	319265.2	**2020**	**260510.5**	415669.2
2009	**151516.9**	**282636.5**	**2021**	**454674**	499757.8
2010	**17183**	**333302.7**	**2022**	**346603.5**	616677
2011	**200389.4**	**397335.6**	--	--	--

المصدر: (الديوان.الوطني.للإحصائيات، 1962-2020)

نلاحظ من خلال الجدول السابق وجود علاقة إيجابية فينفس الاتجاه بين نصيب الفرد من الودائع ونصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة المدروسة باستثناء سنتي 2020-2022 اللتان عرفتا علاقة عكسية، والسبب في هذا الارتفاع لكلا المؤشرين هو معدلات التضخم وانخفاض قيمة النقد عبر الزمن، وبالتالي تكون هنا المقارنة مضللة نوعا خاصة في ظل القيم التي سجلها معامل المرونة الدخلية في نفس الفترة، ومنه يجب المقارنة بنصيب الفرد من الناتج مقوما بالدولار الأمريكي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 05: نصيب الفرد من الناتج في الجزائر 2000-2022

السنوات	نصيب الفرد من الناتج ($)	السنوات	نصيب الفرد من الناتج ($)	السنوات	نصيب الفرد من الناتج ($)
2000	1801.4	**2007**	3954	**2014**	5469.8
2001	1771.7	**2008**	4943	**2015**	4165.4
2002	1810.1	**2009**	3891.2	**2016**	3916.9
2003	2130.9	**2010**	4479.4	**2017**	4076
2004	2636.7	**2011**	5453.9	**2018**	4107.8
2005	3132.6	**2012**	5574.5	**2019**	3950.7
2006	3495.3	**2013**	5476.2	**2020**	3078.1

المصدر: (الديوان.الوطني.للإحصائيات، 1962-2020)

4.الخاتمة:

يمثل الجهاز المصرفي حلقة الوصل بين طالبي النقود وعارضيها وذلك من خلال دور الوساطة المالية الذي يعبر عن مدى التطور المصرفي الذي يخدم النظام المالي ككل، وبالتالي فإن درجة التطور الاقتصادي مرتبط بكفاءة إدارة الأموال من طرف البنوك العاملة داخل الحدود الجغرافية، وتم التطرق في هذا البحث إلى الجهاز المصرفي أهميته في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى التعرف على مؤشرات قياس أدائه كما تم دراسة واقع مؤشرات تقييم الأداء للجهاز المصرفي الجزائري خاصة فيما يتعلق بقدرته على جذب الودائع والمدخرات العاطلة والفائضة عن حاجة الأعوان الاقتصاديين.

1.4 نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية 01: " يقوم الجهاز المصرفي الجزائري بأداء وظيفة الوساطة المالية بمستويات عالية"

صحة الفرضية وهذا ما يثبته مؤشر الوساطة المالية والذي سجل قيما أكبر من 60% إلى 96 % طيلة الفترة المدروسة باستثناء سنوات 2001،2000، 2008.

الفرضية 02: "حصة الودائع المصرفية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة مرتفعة."

عدم صحة الفرضية وهذا ما يوضحه مؤشر الميل المتوسط للودائع المصرفية والذي سجل قيما متوسطة محصورة بين 0.3729 و 0.6267 طيلة الفترة المدروسة باستثناء سنة 2021 التي سجلت قيمة 0.9097.

الفرضية 03: "الودائع المصرفية لم تتأثر بالتغيرات التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة".

صحة الفرضية وهذاما توضحه قيم معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية حيث سجل المؤشر قيما أقل من (1) (أي مرونة ضعيفة) في أغلب سنوات الدراسة، بالإضافة إلى تذبذب قيمة المؤشر طيلة الفترة.

2.4 نتائج عامة

توصلنا من خلال البحث إلى النتائج العامة التالية:

- يمكن قياس كفاءة أداء الجهاز المصرفي بمجموعة من المؤشرات الخاصة بجذب الودائع، ومجموعة من المؤشرات الخاصة بتوظيف المدخرات بالإضافة إلى مؤشرات هيكل الجهاز المصرفي؛
- مؤشر حجم الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة المدروسة سجل قيما مرتفعة، غير أنه يكون مضللا لأن من مكونات الكتلة النقديةM2 العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي وبالتالي فإن حجم الوساطة المالية الحقيقي يكون باستثناء النقد خارج الجهاز المصرفي الجزائري، وبالتالي يكون مؤشر الميل المتوسط للودائع أصح مؤشر لقياس الحجم الحقيقي للوساطة المالية في الجزائر في ظل زيادة التسرب النقدي؛
- كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع ضعيفة وهذا ما وضحه مؤشر الميل المتوسط للودائع (الودائع إلى الناتج)، ففي ظل الوفرة المالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014 لم تتجاوز قيمة المؤشر 0.5820، أي نسبة 58.20% من إجمالي الناتج؛
- مؤشر الميل المتوسط للودائع تأثر بالميل الحدي للاستيراد والاتجاه نحو الاستهلاك، باعتبار أن بداية الألفية الثالثة هي مرحلة تعافي الاقتصاد الجزائري من العشرية السابقة؛

- أن الاحتياطات من النقد الأجنبي والتي يشير إليها ارتفاع الناتج المحلي الجزائري قد تم استغلالها أكثر في عملية الاستيراد دون وجود انخفاض مرافق لحجم الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة؛
- أن معدلات التضخم قد أثرت على نشاط الإيداع من طرف الجمهور، فعند دراسة مؤشر الإفراط النقدي والاستقرار النقدي نجد أن نصيب الوحدة من الناتج يقابلها وحدات كثيرة من النقود وهوما يفسره مؤشر المضاعف النقدي؛
- الودائع المصرفية غير مرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ولا تتأثر به لأن الميل الحدي للودائع المصرفية لا يتناسب طرديا مع شرط مرونة أكبر من (1) إلا في خمس (05) سنوات، أما باقي السنوات فإن وجدت علاقة طردية فإن معامل المرونة يكون أقل من (1) أي تأثير ضعيف المرونة؛
- قيم مؤشر معامل المرونة الدخلية غير منتظم طيلة الفترة المدروسة حيث سجل فيها قيما متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض، وبالتالي هناك ضعف في أداء الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع في ظل تزايد الميل الحدي للناتج المحلي.

5. قائمة المراجع:

- نجلاء محمد بكر،(2000)، اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية طيبة، مصر.
- عبد المطلب عبد الحميد،(2007)، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، مصر.
- عبد الرحمن نجم المشهداني، زينة سامي العبيدي، (2020)، الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى،(2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، (2015) ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- ميراندا رزق،(2009)، النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة بنها- التعليم المفتوح، مصر.

- عبد المطلب عبد الحميد،(2007)، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، مصر.
- عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، (2015) أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
- جميلة يحيى صحراوي،(2011)، أثر تطور السوق المالي وتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الأردن 1979-2009، رسالة ماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة.
- عبد الرزاق إبراهيم شبيب الفهداوي، (2014)، البيئة المالية وأثرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1992-2012)، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق.
- عمران إيهاب نافع، (2020) دور الجهاز المصرفي في تعبئة وتخفيض المدخرات لتحقيق النمو الاقتصادي في العراق، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.
- عبد الرزاق إبراهيم شبيب الفهداوي، (2014) البيئة المالية وأثرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1992-2012)، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2014.
- نسرين بطيوي، محمد علي دحمان، (2022)، دراسة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، مجلة الباحث، المجلد 22، العدد 1، ص 128.
- عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، (2006)، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، مجلة Les cahier du megas، العدد 02، ص 312.
- عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة،(22-23 نوفمبر 2011)، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، الملتقى الدولي حول نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، الجزائر.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي، (2022)، التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2023.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي، (2017)، التطور الاقتصادي والنقدي، جويلية 2018.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي، (2012)، التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2013.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي، (2007)،التطور الاقتصادي والنقدي، جويلية 2008.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي، (2004)،التطور الاقتصادي والنقدي، جويلية 2005.
- الديوان الوطني للإحصائيات،(2020)، حوصلة إحصائية 1962-2020، فصل 14، المحاسبة الوطنية.